تطور الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

زهراء عادل حسن عبد
Zahraahasanalwaeli@gmail.com

أ.د عبد الحميد بن العيد الموسوي
abd_alhamed@iku.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل تطور الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، بَّعده انعكاسًا للتحولات السياسية والأمنية والمؤسسية التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد التغيير، اذ استخدم البحث منهج التحليل المضمون، من خلال تتبع نصوص الخطاب العراقي في المحافل الدولية والإقليمية، إضافةً الى البيانات الرسمية والتصريحات الدبلوماسية، بغية تحديد المراحل التي مرّ بها هذا الخطاب والكشف عن أبرز خصائصه.

بين البحث أن الخطاب الدبلوماسي العراقي مرّ بأربع مراحل رئيسة: مرحلة إعادة الاندماج الدولي (٢٠٠٣–٢٠٠٥) التي تمحورت حول استعادة الشرعية والانفتاح على المجتمع الدولي، ومرحلة مكافحة الإرهاب (٢٠٠٦–٢٠١٠) التي اتسمت بغلبة الخطاب الأمني والدعوة الى التعاون الدولي، تلتها مرحلة الانفتاح والتوازن (٢٠١١–٢٠١٤) التي سعى خلالها العراق الى تعزيز علاقاته مع دول الجوار والانخراط في القمم الإقليمية، وأخيرًا مرحلة ما بعد داعش (٢٠١٤–٢٠١٧) التي تميزت بخطاب أكثر ثقة اذ ركز الخطاب على مفاهيم السيادة والانتصار وإعادة الإعمار.

خلص البحث الى أن الخطاب الدبلوماسي العراقي تمكن من إعادة إدماج العراق في المجتمع الدولي وتحسين صورته، غير أنه استمر بقي يعاني من غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، ومن تأثره بالعوامل الداخلية والإقليمية في عملية صياغة الخطاب الدبلوماسي، كما أوصى البحث بضرورة إصلاح بعض مؤسسات وزارة الخارجية، واعتماد خطاب يستند الى المصالح الوطنية العليا، مع توسيع أدواته ليشمل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية الى جانب الخطاب السياسي التقليدي.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الدبلوماسي– السياسة الخارجية– العراق ما بعد ٢٠٠٣– الدبلوماسية العراقية – العلاقات الدولية– الأمن الإقليمي.

The development of Iraqi diplomatic discourse after 2003

Zahraa Adel Hasan Abd Zahraahasanalwaeli@gmail.com
Prof. Dr. Abdul Hamid Bin Al-Eid Al-Mousawi abd_alhamed@iku.edu.iq

Abstract

The research aims to analyze the development of Iraqi diplomatic discourse after 2003, reflecting the political, security, and institutional transformations that Iraq witnessed during the post-2003 period, The research uses a content analysis approach, tracing texts from Iraqi discourse in international and regional forums, in addition to official statements and diplomatic declarations, to determine the stages through which this discourse has passed and to reveal its most prominent characteristics.

The research demonstrated that Iraqi diplomatic discourse went through four main phases: the international reintegration phase (2003–2005), which centered on restoring legitimacy and opening up to the international community; the counterterrorism phase (2006–2010), characterized by a predominance of security rhetoric and calls for international cooperation; the openness and balance phase (2011–2014), during which Iraq sought to strengthen its relations with neighboring countries and engage in regional summits; and finally, the post-ISIS phase (2014–2017), characterized by a more confident discourse focused on the concepts of sovereignty, victory, and reconstruction.

The research concluded that Iraqi diplomatic discourse succeeded in reintegrating Iraq into the international community and improving its image. However, it continued to suffer from the lack of a unified strategic vision and from the influence of internal and regional factors in the process of formulating diplomatic discourse. The research also recommended the need to reform some institutions of the Ministry of Foreign Affairs and adopt a discourse based on supreme national interests, while expanding its tools to include economic and cultural diplomacy alongside traditional political discourse.

Keywords: Diplomatic discourse - Foreign policy - Iraq after 2003 - Iraqi diplomacy - International relations - Regional security.

المقدمة:-

شهد العراقُ بعد العام ٢٠٠٣، تحوّلات بنيوية جوهرية على الصعيدين السياسي والمؤسساتي، انعكست بصورة مباشرة على اتجاهات سياسته الخارجية ومنظومته الخطابية الدبلوماسية، فمع انهيار البنية السلطوية للنظام السابق، دخل العراق طوراً انتقالياً نحو الانفتاح على البيئتين الإقليمية والدولية، بعد عقود من الانغلاق البنيوي والعزلة الجيوسياسية، وما ترتب عليه من انقطاع نسقي عن عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، وقد أفضى هذا المعطى البنيوي المستجد الى ضرورة إعادة إنتاج الخطاب الدبلوماسي للدولة العراقية، بما ينسجم مع التحولات الدستورية والسياسية المصاحبة لسيرورة الانتقال الديمقراطي.

ومع إقرار الدستور في العام ٢٠٠٥، الذي أرسى الأسس المعيارية لمبدأ التعددية السياسية وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات كأحد مرتكزات النظام الديمقراطي، أضحت وزارة الخارجية العراقية معنيّة باضطلاعٍ وظيفي أكثر فاعلية، من خلال إنتاج خطاب خارجي يعكس المصلحة الوطنية الكلية ويمثل الإرادة السيادية للدولة، بما يسهم في إعادة تموضع العراق ضمن المنظومة الدولية، وقد تمظهر هذا التحول في سلسلة من الإجراءات المؤسسية، تمثّلت في إعادة تفعيل البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج، وتعزيز الحضور العراقي في الفضاءات الدولية، الى جانب إعادة هندسة الخطاب الرسمي بما يتماهى مع منطق الانفتاح والتوازن في العلاقات الدولية.

اذ تمثّل دراسة الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ مدخلًا تحليليًا بنيويًا لفهم الكيفيات التي تفاعلت من خلالها الدولة مع التحديات الداخلية والبُنى الإقليمية الضاغطة، حيث لم يكن هذا الخطاب مجرد أداة تواصل خارجي تقليدية، بل شكّل انعكاسًا نسقيًا لبنية النظام السياسي الناشئ، ومجالًا تعبيريًا عن شبكة التوازنات المعقّدة بين الفواعل الداخلية ومحددات البيئة الخارجية، ومن هذا الإطار المفاهيمي، تبرز الأهمية الإبستيمولوجية للبحث، الذي يرمي الى تفكيك وتحليل مسار تطور الخطاب الدبلوماسي العراقي عبر متتاليات زمنية متعاقبة، تبدأ بمرحلة إعادة الاندماج في النظام الدولي عقب الاحتلال، مرورًا بمرحلة الخطاب المرتكز على مكافحة الإرهاب ومجابهة التحديات الأمنية، وانتهاءً بمرحلة التوازن الاستراتيجي والانفتاح التدريجي في العلاقات الإقليمية والدولية.

أهمية البحث:-

تكمن أهمية الدراسة في كونها تسهم في بيان وفهم طبيعة التأثيرات التي ساهمت في تحولات الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، بوصفها مرآة للاحداث والتغيرات السياسية والأمنية والمؤسسية في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣، ويوضح الكيفية التي تم فيها توظيف هذا الخطاب في إعادة بناء علاقات

العراق في محيطه الإقليمي والدولي.

إشكالية البحث:-

تنطلق إشكالية البحث بتساؤل رئيسي: ما أبرز ملامح تطور الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وما العوامل التي أسهمت في صياغته؟ ومن هذا التساؤل يمكن ان تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو الاتي:

- كيف أسهمت التغيرات الدستورية والمؤسسية في تشكيل طبيعة الخطاب الدبلوماسي؟
- ما طبيعة الأولويات التي ركز عليها الخطاب الدبلوماسي العراقي في كل مرحلة؟
- كيف أثرت البيئة الإقليمية والدولية في صياغة هذا الخطاب؟

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: أن الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مرّ بتحولات متباينة ارتبطت بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد، اذ انتقل من خطاب الانفتاح وإعادة الاندماج الدولي إلى خطاب الأمن ومكافحة الإرهاب، ثم إلى خطاب التوازن والسيادة، ما عكس ذلك الطبيعة التفاعلية بين البيئة الداخلية والخارجية في صياغة السياسة الخارجية.

أهداف البحث:-

تتمثل أهداف البحث في الاتي:

١. توضيح مفهوم الخطاب الدبلوماسي وأبعاده النظرية.
٢. تحليل ملامح تطور الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.
٣. بيان العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في توجيه هذا الخطاب.
٤. تقديم تقييم عام لمدى نجاح الخطاب الدبلوماسي في تعزيز مكانة العراق الإقليمية والدولية.

لذا يسعى البحث إلى تقديم قراءة تحليلية متوازنة للتجربة الدبلوماسية العراقية في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣(عبد الرحمن ٢٠٢٢)، بوصفها تجربة معقدةز تجمع بين جهود إعادة بناء مؤسسات الدولة من جهة، وضغوط البيئة الإقليمية والدولية من جهة أخرى (العزاوي ٢٠٢٢).

المحور الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للخطاب الدبلوماسي

يشير الخطاب الدبلوماسي (Diplomatic Discourse) في تمظهره المفاهيمي الواسع الى نمط تواصلي مخصص، يُدرج ضمن أنساق الخطاب الوظيفي، ويتصل عضوياً بالممارسة الدبلوماسية بوصفها

فعلاً تواصلياً مؤسساتياً موجهاً، ويُصنَّف هذا الخطاب كأحد أشكال التفاعل اللغوي المنظّم، الذي يُمارَس ضمن سياقات رسمية، ويُوظَّف لتحقيق مقاصد سياسية واستراتيجية محددة، ومن بين المقاربات التعريفية التي تناولته، يُشار الى تعريف تشانغ، الذي ينظر إليه باعتباره: "وحدة لغوية تتجاوز مستوى الجملة تصدر عن ممثلين من دولة أجنبية أو كيان سياسي في سياق تواصلي معين، وهو يهدف بمضمونه الى التسوية السلمية للنزاعات، والأهم من ذلك الى خدمة مصالح الدولة" (Zhang 2015, 8)، اذ يُناط بالخطاب الدبلوماسي أداء وظيفة تمثيلية تتجاوز نطاق الفرد أو الجماعة، لكونه يُعبّر عن الإرادة السيادية للدولة بوصفها كياناً سياسياً جامعاً، فهو الأداة التي تُفصح من خلالها الدولة عن موقفها إزاء قضايا محددة، وتُجسّد عبره تطلعاتها وتُحدّد الإجراءات والتدابير التي تعتزم اتخاذها في سياق تفاعلاتها الخارجية، ويُعدّ الدبلوماسي الفاعل الناطق باسم الدولة، ويتسم خطابه بطابع إلزامي وحُجّي، يستمد شرعيته من الموقع التمثيلي الذي يشغله، وعليه، فإن بناء الخطاب الدبلوماسي يستوجب قدراً عالياً من الضبط المفاهيمي والدقة الإجرائية، يفوق ما يُطلب في إنتاج أي نمط خطابي آخر، إذ يجب أن يتصف هذا الخطاب بإحكام لغوي، ووضوح في المقاصد، وسلاسة في البناء التحليلي، فضلاً عن قابليته للترجمة الدقيقة دون تشويه دلالي، تحسباً لأي انزياح تأويلي ناتج عن ترجمات خاطئة قد تمس بنيته الدلالية أو مضمونه السياسي (العنود ٢٠١٤، ٢).

اذ تُعرّف اللغة الدبلوماسية بوصفها النسق اللغوي الذي يُستخدم في التخاطب الرسمي بين الوحدات الدولية، كما تُعد الأداة التواصلية التي يعتمدها القائد السياسي في مخاطبة شعبه، وتستند هذه اللغة الى مبدأ الإزاحة الدلالية، حيث يُستعاض عن التعبير المباشر بصيغ لغوية مُحكمة تتسم باللطف والمواربة المقصودة، بما ينسجم مع متطلبات البروتوكول ويُراعي مقتضيات التوازن في العلاقات الدولية، كما تُوظَّف هذه اللغة بوصفها أداة تأثير رمزي، تهدف الى تشكيل الرأي العام الداخلي والتأثير في بنيته الإدراكية، عبر إنتاج خطاب مقنع يتماشى مع أهداف السلطة السياسية ومحددات السياق التداولي (العكيلي ٢٠١٩)، والمراد من الخطاب، في أي حقل معرفي أو تواصلي، على عملية نقل دلالي لرسالة أو فكرة عبر وساطة لغوية، تُفترض فيها إمكانية الفهم المتبادل من قِبل المتلقي، غير أن حضور العبارات ذات الطبيعة الالتباسية يُقوّض هذا الأساس التداولي، لما تنطوي عليه من تقويض للشفافية الدلالية، إذ تُقدِّم معطًى لغويًا يحمل تعددية تأويلية، من خلال اقتراحه لمعنيين أو أكثر في آنٍ واحد، وتؤدي هذه البنية الغموضية إلى إضعاف قدرة الخطاب على تحقيق مقصديته التواصلية، بما يُخلّ بوظيفة الفهم المشترك التي يُفترض أن يرتكز عليها الفعل الحواري (Pehar 2001, 163).

وفقاً لما يطرحه بيهار، فإن ما يُضفي على العبارة المبهمة صفتها الدبلوماسية لا يكمن فقط في

بنيتها الدلالية المتعددة، بل في تموضعها ضمن السياقات النصية ذات الأهمية السياسية والوظيفية العالية، لاسيما في الوثائق والمعاهدات الدولية، إذ تصبح العبارة المبهمة، في هذا السياق، أداة دبلوماسية تؤدي وظيفة تفاوضية حيوية، من خلال قدرتها على احتواء التناقضات الظاهرة بين الأطراف المتنازعة، ويتجلى هذا الاستخدام بوجه خاص في معاهدات السلم، حيث يسعى صائغ النص الى إنتاج صيغة لغوية قادرة على استيعاب المطالب المتضاربة، ولو بصفة مرحلية، بحيث يُركّز أحد الأطراف على التأويل المحتمل "أ"، في حين يستبطن الطرف المقابل التأويل المحتمل "ب"، ما يسمح بتمرير الاتفاق دون الإخلال الظاهري بمواقف الأطراف المتباينة (Pehar 2005, 156-157).

وبناءً على ما تم عرضه من مفهوم الخطاب الدبلوماسي فان، الخطاب الدبلوماسي العراقي قد تأثر بالانقسامات الداخلية والصراعات الإقليمية، وشكّل أداة لإعادة إدماج العراق في المجتمع الدولي، فقد وظفت الدولة خطابها الخارجي للتأكيد على شرعيتها، والدعوة الى التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب، وإقامة شراكات اقتصادية، والسعي للحصول على دعم لإعادة الإعمار، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة هذا الخطاب بوصفه ليس مجرد انعكاس للأحداث، بل كأداة فاعلة في صياغة السياسة الخارجية، إذ إن اللغة التي تعتمدها الدولة قد تتيح لها فرصًا جديدة، كما قد تفرض عليها قيودًا غير مقصودة.

المحور الثاني

ملامح الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

شهد الخطاب الدبلوماسي العراقي في أعقاب العام ٢٠٠٣، تحوّلات نسقية متعاقبة عكست البُنى المتغيرة للسياقين السياسي والأمني في العراق، الى جانب إعادة تشكيل أولويات الفعل الخارجي للدولة، فعقب انهيار المنظومة السلطوية السابقة، برزت ضرورة إعادة إنتاج خطاب دبلوماسي يُعيد تأهيل العراق كفاعل شرعي في النظام الدولي، ويفتح أمامه إمكانيات الاندماج في السياقين الإقليمي والدولي، ومن خلال تحليل السيرورة الزمنية لتطور هذا الخطاب، يمكن تمييز أربع مراحل مفصلية شكلت منعطفات خطابية رئيسة وهي: مرحلة إعادة الاندماج في النظام الدولي، ومرحلة مجابهة الظاهرة الإرهابية، ومرحلة الانفتاح النسبي وبناء التوازنات، وأخيرًا مرحلة ما بعد تنظيم داعش، بما تحمله من تحولات في البنية الخطابية والأولويات الاستراتيجية.

أولًا/ مرحلة إعادة الاندماج الدولي (٢٠٠٣– ٢٠٠٥):

تركّزت السياسة الخارجية العراقية على الأداة الدبلوماسية بوصفها وسيلة تمثيلية للدولة في مواجهة الكيانات الدولية الأخرى، وذلك عبر التفاوض وتوضيح مواقفها إزاء القضايا العالمية، وتُعدّ عملية تعزيز

التمثيل الدبلوماسي في الخارج من أولويات الدبلوماسية العراقية، ممثّلة بوزارة الخارجية، من أجل تحقيق أنماط من العلاقات المثلى مع الدول الأخرى، ومعالجة التحديات الموروثة عن النظام السياسي السابق، كما تهدف إلى تأسيس علاقات دولية تُبنى على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول، وقد شهدت الساحة الدبلوماسية العراقية اتساعًا في أنماط الفعل الخارجي، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو التكتلية الإقليمية والدولية، في مجالات متعددة، وتركّز الفعل الدبلوماسي العراقي على استعادة العراق لحيويته ودوره في النظام الدولي، بما ينسجم مع مكانته الإقليمية والدولية، وهو ما تجلّى في التزايد الملحوظ في عدد البعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج، وكذلك حضور البعثات الدبلوماسية العربية والدولية في الداخل العراقي، مما أفضى الى تفعيل الإمكانات السياسية والاقتصادية للدولة (خميس ٢٠١٤).

ثانيًا/ مرحلة مواجهة الإرهاب وتعزيز الأمن (٢٠٠٦- ٢٠١٠):

تمكنت الدبلوماسية العراقية من الاضطلاع بمسؤولياتها في إطار السياسة الخارجية، عبر تبني نهج الانفتاح على الفواعل الدولية، وقد نجحت فعلياً في استقطاب اهتمام المجتمع الدولي إزاء ملف تنظيم القاعدة، ما ساهم في تسريع عملية القضاء على تلك المجاميع الإرهابية، ومن هذا المنطلق، بدأت سردية نجاح الدبلوماسية العراقية، التي سعت الى تفكيك الصورة النمطية السابقة عن العراق في الأوساط الدولية، ما أفضى هذا التحول الى تمكين العراق من تبوء مواقع قيادية ضمن الهياكل المؤسسية للمنظمات الدولية، كما أسهمت الدبلوماسية العراقية، من خلال أدواتها وإمكاناتها، في بلورة أهدافها المتمثلة في صياغة مشروع توازني للعلاقات الخارجية، بحيث أضحى العراق محوراً لاهتمام الدول، معزّزاً بذلك من نسق العلاقات الدولية، وتُجسّد الزيارات المتبادلة، وما تعكسه من مستويات دلالية، درجة الانخراط الدولي في الشأن العراقي، إذ تنتهج الدبلوماسية العراقية مسارات مدروسة تهدف الى تحقيق مقاصدها في الحقل الخارجي، كما تجلّى ذلك في نجاح الحوار الاستراتيجي العراقي–الأميركي، والذي أفرز جملة من الاتفاقيات في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، ما يشير الى أن الدبلوماسية العراقية باتت تتحرك ضمن أطر إنتاج الفعل الخارجي المتوازن، مستندة الى سياسة خارجية تقوم على إعادة ضبط بوصلة العلاقات الدولية بما يتوافق مع الرؤية الجديدة للعراق في مجال السياسة الخارجية (الخاقاني ٢٠٢٠).

ثالثًا/ مرحلة الانفتاح والتوازن (٢٠١١- ٢٠١٤):

شهد العام ٢٠١١، انسحاب القوات الأمريكية من العراق، مما أتاح ذلك تحول في الخطاب الدبلوماسي العراقي نحو تبني لهجة أكثر استقلالية، مع التركيز على مبدأ التوازن في العلاقات الخارجية، فقد

أكد العراق في خطاباته على ضرورة بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار مثل إيران وتركيا والسعودية، وعلى أهمية الانفتاح الاقتصادي وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار، كما تميزت هذه المرحلة بخطاب دبلوماسي يبرز الهوية العراقية بعيدًا عن الاستقطاب، ويعتمد على التعددية في التحالفات الدولية، واشتملت الخطابات الرسمية للعراق على رسائل تدعو الى تعزيز الانخراط في المنظمات الإقليمية، مثل الجامعة العربية، والمشاركة النشطة في القمم العربية والإسلامية (الشمري ٢٠٢٢).

رابعًا/ مرحلة ما بعد داعش (٢٠١٤–٢٠١٧ وما بعدها):

شرع العراق، بعد العام ٢٠١٤، في إعادة هيكلة توجهاته السياسية الخارجية على نحو ينسجم مع ضرورات المصلحة الوطنية ومتطلبات التوازن الاستراتيجي، مبتعدًا عن منطق الصدام مع المحيط الإقليمي، ومنفتحًا على أدوار وظيفية جديدة في النظام الإقليمي، ويتجلى هذا التحول في انخراطه في عمليات الوساطة بين الفاعلين الإقليميين، كما في انفتاحه على لعب دور الوسيط بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ابتداءً من عام ٢٠٢٠، وما تلاه من تطورات، وفي هذا السياق، يُعد انعقاد "مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة" في آب ٢٠٢١، تعبيرًا ملموسًا عن هذا المسار، حيث شاركت فيه الدول الإقليمية كافة، باستثناء سوريا، الى جانب ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وقد سعى العراق، من خلال هذا المؤتمر، الى ترسيخ صورة جديدة له في الفضاء الإقليمي، بوصفه فاعلًا يُنتج التوافق ويؤسس لفضاءات تعاون، بدلًا من أن يكون ساحة للصراع أو امتدادًا لاستقطابات إقليمية (دليان ٢٠٢٤. ٣٥٣).

خامسًا/ ملامح عامة للخطاب عبر المراحل:

من خلال تتبع هذه المراحل ترى الباحثة ان، الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، انتقل من طور الدفاع وإعادة الاندماج في المنظومة الدولية، الى خطاب ارتكز على طلب العون والدعم من الفواعل الدولية، ثم تطوّر لاحقًا الى خطاب يُعبّر عن توجه نحو التوازن والانفتاح في العلاقات الخارجية، ليصل في مراحله الأخيرة الى خطاب الانتصار وتعزيز السيادة الوطنية، وتُبرز هذه التحولات الدينامية الخطابية قدرة الدولة العراقية على التكيّف مع التحولات البنيوية في السياقين الداخلي والإقليمي، غير أن الإشكالية الجوهرية بقيت متمثلة في غياب رؤية استراتيجية موحّدة تُنظّم البنية المعرفية والمضمونية لهذا الخطاب على المدى البعيد، وهو ما انعكس سلبًا في بعض الأحيان على فاعليته وتأثيره في الحقل الدولي.

المحور الثالث

أدوات وآليات الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣

لم يكن تطور الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مقتصراً على مضمون الرسائل أو

طبيعة القضايا المطروحة، بل ارتبط كذلك بالأدوات والآليات المستخدمة لنقل هذه الرسائل الى الخارج، فالخطاب الدبلوماسي يتطلب قنوات مؤسسية وفضاءات رسمية لإيصاله الى الرأي العام الدولي، مما دفع وزارة الخارجية العراقية وسائر مؤسسات الدولة الى توظيف أدوات متعددة، شملت المنابر الدولية، والمنظمات الإقليمية، والبعثات الدبلوماسية، الى جانب البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية.

أولًا/ خطابات العراق في الأمم المتحدة:

عُدت الأمم المتحدة أهم منصة جسدت الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، اذ تمكن العراق منذ العام ٢٠٠٣، من خلال الأمم المتحدة من إعادة بناء صورته الدولية وترسيخ سيادته القانونية، حيث اضطلعت وزارة الخارجية بدور محوري في توظيف عضوية العراق لتعزيز الاعتراف بالنظام السياسي الجديد، وطلب الدعم لإعادة الإعمار، والمشاركة في رسم السياسات الدولية في مجالات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، ففي كانون الأول ٢٠٠٣، تقدّم وزير الخارجية بطلب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد جدول زمني لاستعادة السيادة الكاملة للعراق، استنادًا الى اتفاق ١٥ تشرين الثاني الموقع بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، كما شارك العراق في كانون الثاني ٢٠٠٤، في الاجتماعات الثلاثية بين مجلس الحكم وسلطة الائتلاف والأمانة العامة للأمم المتحدة، لبحث دور المنظمة في العملية الانتخابية والدستورية (علي ٢٠١٢. ٧)، وتعمل في العراق ست عشرة هيئة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، تتوزع بين منظمات وبرامج ووكالات وصناديق دولية، وتشمل: منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق (يونامي)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية (العراق والأمم المتحدة ٢٠١٩).

ثانيًا/ المشاركة في القمم العربية والإسلامية:

هدفت إستراتيجية الوزارة في العلاقات متعددة الأطراف إلى الارتقاء بمكانة العراق ودوره في إطار جامعة الدول العربية اذ سعى العراق الى تفعيل وتطوير آليات العمل العربي المشترك ضمن منظومة جامعة الدول العربية، بما يتلاءم مع طبيعة التحديات الإقليمية والقضايا الراهنة في المنطقة، كما عمل على توسيع نطاق مشاركته في المنظمات، والأجهزة، والوكالات العربية المتخصصة التابعة للجامعة، كما عمل العراق على تعزيز الحضور والفاعلية العراقية في منظمة التعاون الإسلامي، من خلال تفعيل وتحديث آليات العمل المشترك في إطار منظمة التعاون الإسلامي، بما يسهم في تعزيز التفاهم، والتعاون، والاستقرار بين الدول الأعضاء، اذ بادر العراق الى طرح مبادرات ومشروعات قرارات تهدف الى تسوية النزاعات بين الدول الإسلامية، وتعزيز احترام القيم الدينية والهويات الثقافية، بما يدعم ثقافة السلم والاعتدال، ويسعى العراق الى إنشاء مركز متخصص يُعنى بتنسيق وتنفيذ الاتفاقيات والأولويات المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب، على أن يكون مقره داخل العراق، مع توفير الدعم المالي واللوجستي اللازم له (إستراتيجية العلاقات متعددة الأطراف ٢٠٢٣).

ثالثًا/ البعثات الدبلوماسية والسفارات العراقية:

خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ الى عام ٢٠١١، حققت الدبلوماسية العراقية جملة من الإنجازات على صعيد إعادة انفتاح العراق على المجتمع الدولي، وتثبيت الاعتراف الدولي بالنظام السياسي الجديد في البلاد، كما واجهت تحديات ملحة، من أبرزها: تخفيض حجم الديون الخارجية المترتبة على العراق، وإدانة الأعمال الإرهابية التي يتعرض لها، وفي عام ٢٠١٢، أصبح العراق أكثر استقلالية من القيود الأمريكية، كما تمكّن من الخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بعد التوصل إلى تسوية ملفات الديون والتعويضات والقضايا العالقة مع دولة الكويت، وذلك استنادًا الى قرارات مجلس الأمن ذات الأرقام: ٢١٠٧ لعام ٢٠١٣، و٢٤٧٠ لعام ٢٠١٣، و٢٣٩٠ لعام ٢٠١٧ (صبحي ٢٠٢١).

رابعًا/ البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية:

إلى جانب المشاركة في المنتديات الدولية والإقليمية، تمكنت المؤسسات المعنية بصياغة السياسة الخارجية من تحقيق نجاحات ملموسة في التعاطي مع عدد من الأزمات الإقليمية والدولية، من بينها الأزمة القطرية عام ٢٠١٧، حيث اتبعت نهج الانفتاح على مختلف الأطراف دون الانحياز الى أي منها، كما تبنت الموقف ذاته في الأزمة الأوكرانية عام ٢٠٢٢، إذ امتنعت عن الانحياز لأي من الطرفين، نظراً لتعقيد السياقات المصاحبة لتلك الأزمات، وعدم اتساق الانخراط فيها مع المصلحة الوطنية العراقية، وبناءً عليه، يُظهر تقييم السياسة الخارجية العراقية أن الدولة واجهت بيئة معقدة على المستويين الداخلي والخارجي، غير

أن صانع القرار الخارجي والمؤسسات المنفذة استطاعوا، بعد العام ٢٠١٤، إحداث تحول نوعي في توجهات السياسة الخارجية، تمثل في تبني مقاربة تركز على تعزيز المصالح الوطنية، بعد فترة كانت السياسات الخارجية خلالها مقيدة بجملة من المتغيرات البنيوية والظرفية (دليان ٢٠٢٤. ٣٦١).

خامسًا/ الاتفاقيات والبيانات المشتركة:

شكّلت الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والبيانات المشتركة الصادرة عقب اللقاءات الرسمية، أداة إضافية لإبراز الخطاب الدبلوماسي العراقي، اذ مثلت هذه الوثائق صياغة عملية للخطاب السياسي، حيث تُترجم المبادئ المعلنة إلى التزامات فعلية على صعيد التعاون الأمني أو الاقتصادي، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاتفاقيات النفطية والتجارية مع دول الجوار، التي حملت رسائل دبلوماسية تعكس رغبة العراق في تعزيز علاقاته الاقتصادية والانفتاح على بيئته الإقليمية (البستاني ٢٠١٨).

المحور الرابع

تقييم الخطاب الدبلوماسي العراقي وتحدياته

يكشف تحليل الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، عن مسار متباين يجمع بين نجاحات نسبية وتحديات بنيوية أعاقت تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية، فقد كان الخطاب انعكاسًا للواقع العراقي في مرحلة إعادة البناء، وهو واقع معقد تميز بالاضطراب الداخلي وبالضغوط الإقليمية والدولية المستمرة.

أولًا/ النجاحات والإنجازات:

اتسمت مسيرة الجهود الدبلوماسية في العراق بسيرها وفق خطوط زمنية محددة، تزامنت مع تحولات جوهرية شهدتها الساحة الإقليمية والدولية، كان أبرزها موجة الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة، فقد تبنى العراق خطاباً دبلوماسياً يتسم بالهدوء والفاعلية، ساعياً الى الحفاظ على موقف متوازن إزاء جميع الأطراف، والدعوة الى تلبية المطالب الشعبية من خلال الحوار والإصلاحات السياسية والاقتصادية، مع التأكيد على ضرورة التزام الحكومات العربية بمبادئ حقوق الإنسان، كما تميز الخطاب السياسي الخارجي العراقي باتباع نهج الحياد الإيجابي، لاسيما في ظل تصاعد التنافس الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا، والتوتر الإقليمي بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث ارتأى العراق أن مصالحه الوطنية تقتضي البقاء خارج هذه الصراعات، وقد أسهم هذا التوجه في ترسيخ موقع العراق كفاعل إقليمي مؤثر، من خلال اضطلاعه بدور الوسيط الساعي الى التقريب بين وجهات النظر المختلفة، وقد انعكست هذه المعطيات مجتمعة في تبني سياسة خارجية مغايرة لما كان عليه الحال في مراحل سابقة (الجاف ٢٠٢٤. ٣٢٢)، كما

نجحت الدبلوماسية العراقية في إرساء ضوابط وآليات جديدة للتعامل مع الدول على المستويين الإقليمي والدولي، اتسمت بالحياد، والتعاون، والسلام، مع اعتماد نهج يقوم على تفعيل لغة الحوار ورفض كافة أشكال العنف والنزاعات المسلحة، ولاسيما في ما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار الإقليمي، كما أكدت الدبلوماسية العراقية على أهمية مواصلة العمل على تطوير وتحسين العلاقات الثنائية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي (عودة، رؤوف ٢٠٢٣. ٣٨٩٩).

وعلى الرغم من التحديات البنيوية التي واجهها العراق خلال مرحلة إعادة التأسيس بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤، فقد تمكنت السياسة الخارجية من تحقيق نجاحات ملحوظة من خلال تقليص حجم الدين الخارجي، واعتماد نهج دبلوماسي أدى الى إقناع عدد من الدول بالتنازل عن تلك الديون، كما أسهمت هذه السياسة في إدارة ملفات التدخل الخارجي في الشأن العراقي، ودفع الدول المعنية الى زيادة مساهمتها في جهود خفض مستويات العنف والتصعيد داخل العراق (دليان ٢٠٢٤).

ثانيًا/ التحديات الداخلية:

على الرغم من هذه النجاحات، واجه الخطاب الدبلوماسي العراقي تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي، اذ تنقسم التحديات الداخلية المؤثرة في الخطاب السياسي الخارجي العراقي الى ثلاث تحديات رئيسة، هي الاتي:

١. تعدد مراكز القرار السياسي الخارجي:

شكّل غياب الوضوح في توزيع الصلاحيات الدستورية بين مؤسسات الحكم في العراق أحد أبرز معوقات بناء خطاب سياسي خارجي موحد وفاعل، فقد جاء دستور العراق لعام ٢٠٠٥ محمّلًا بجملة من الإشكالات التفسيرية، لاسيما فيما يتعلق بصلاحيات رسم السياسة الخارجية والجهات المخوّلة بتمثيل الدولة في المحافل الدولية، فالمادة (١١٠) من الدستور نصّت على أن "السلطات الاتحادية تختص بمجموعة من الاختصاصات، ومنها رسم السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية" (الدستور العراقي ٢٠٠٥)، إلا أن هذه المادة لم تُحدّد على نحو دقيق من هي "السلطات الاتحادية" المقصودة (الكبيسي ٢٠١٧. ١٥).

لذا فان الهيكل الدستوري، يُلاحظ أن السلطة الاتحادية في العراق تتألف من رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، وهو ما أفرز إشكالية دائمة تتعلق بتحديد الجهة المخولة باتخاذ القرار النهائي في إدارة الشؤون الخارجية، اذ أظهرت الممارسة السياسية بعد العام ٢٠٠٣، وجود نزاعات واضحة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، تمثلت في تباين الخطابات واختلاف المواقف حيال القضايا الإقليمية

والدولية، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على اتساق وتماسك الموقف الخارجي للدولة العراقية (الكبيسي ٢٠١٧. ١٥-١٨)، اذ تُعد هذه الإشكالية انعكاسًا لغياب تحديد دقيق لطبيعة النظام السياسي في العراق، حيث يُفترض به من الناحية الدستورية أن يكون نظامًا برلمانيًا، غير أن التطبيق العملي أفرز نموذجًا هجينًا تتداخل فيه الصلاحيات وتتوزع السلطة بين قوى متعددة ذات مرجعيات سياسية وطائفية وقومية متباينة، ولا تقتصر الأزمة على النصوص الدستورية فحسب، بل تمتد الى الواقع السياسي الذي تحكمه صراعات مستمرة على السلطة والنفوذ بين الفواعل السياسية، مما حوّل السياسة الخارجية الى ميدان للتجاذب الداخلي، بدلًا من كونها أداة لتحقيق المصالح الوطنية العليا (صالح ٢٠١٤. ٤٣-٤٧)، اذ أثرت هذه التناقضات المؤسسية بصورة مباشرة على فاعلية الأداء الدبلوماسي العراقي، حيث تواجه وزارة الخارجية تحديات تتمثل في تداخل الصلاحيات وتضارب الاتجاهات، في ظل عدم وجود إستراتيجية وطنية موحدة تحدد معالم السياسة الخارجية، ويُعزى ذلك الى طبيعة تشكيل الحكومات وفق مبدأ التقاسم والتوافق السياسي، بعيدًا عن اعتماد برامج حكومية واضحة أو رؤية منهجية للحكم، مما أسفر عن تقاطع السياسات الخارجية وتناقضها، وهو ما برز بشكل جلي في العديد من المحطات السياسية (الجنابي ٢٠١٩. ٢٩٥-٢٩٩).

٢. الوضع الاقتصادي وتأثيره على السياسة الخارجية:

أبرزت المرحلة التي أعقبت العام ٢٠٠٣، مدى هشاشة البنية الاقتصادية في العراق، حيث اتسمت بضعف في الهياكل التحتية، وتدهور القطاعات الإنتاجية غير النفطية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، الى جانب استفحال مظاهر الفساد الإداري والمالي داخل مؤسسات الدولة، وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في توجيه السياسة الخارجية نحو توظيفها كأداة لتعويض الإخفاقات البنيوية الداخلية، من خلال السعي الى إقامة شراكات دولية تتيح إمكانية الحصول على دعم اقتصادي ومالي واستثماري (معلة ٢٠١٦. ٢٢)، اذ أسهم غياب التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي طويل الأمد في فرض نمط من السلوك الخارجي غير المتوازن، إذ تحوّلت السياسة الخارجية، في بعض مراحلها، الى أداة للحصول على المساعدات المالية والقروض أو لإبرام اتفاقيات نفطية واستثمارية ذات طابع ظرفي، دون أن تستند الى رؤية اقتصادية وطنية شاملة، اذ انعكس هذا الواقع في توجّه العراق نحو الانفتاح على قوى اقتصادية صاعدة مثل الصين وروسيا، بالتوازي مع الحفاظ على علاقات معقّدة مع الولايات المتحدة ودول الخليج، في إطار مساعٍ لتحقيق توازن اقتصادي ضمن بيئة دولية تتسم بالتنافسية (هاملتون ٢٠٢٢).

٣. البنية الاجتماعية والانقسام الهوياتي:

شهد العراق بعد العام ٢٠٠٣، تحولات بنيوية وهوياتية عميقة، انعكست بشكل واضح على نمط

صناعة القرار السياسي، لاسيما في ميدان السياسة الخارجية، إذ أسفر سقوط النظام السياسي السابق عن انكشاف بنية اجتماعية تتسم بالانقسام على أسس طائفية وقومية ومناطقية، كانت خاضعة للتهميش أو الكبت في إطار الدولة المركزية السلطوية، غير أنها أعادت إنتاج ذاتها كفاعلين سياسيين في ظل نظام المحاصصة القائم على تقاسم السلطة بين المكونات (محمد، سبع ٢٠١٠. ٣٧)، إن البنية الاجتماعية العراقية، التي تتسم بتعددها الإثني والديني والطائفي، تحولت بعد العام ٢٠٠٣، من عنصر للتكامل الوطني الى مصدر للانقسام الهويّاتي، بفعل السياسات الانتقالية التي اعتمدت نموذج "الديمقراطية التوافقية" القائم على الهوية الجمعية بدلاً من الهوية الوطنية الشاملة، وقد انعكس هذا الانقسام ليس فقط على هيكل النظام السياسي الداخلي، وإنما تسرب بشكل واضح الى آليات صنع القرار في السياسة الخارجية (عبدالله ٢٠٢٣. ١٦٥).

ثالثًا/ التحديات الخارجية والإقليمية:

اما على الصعيد الخارجي، واجه العراق تحديات في صياغة خطاب متوازن وسط الاستقطابات الإقليمية، اذ أصبحت السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣، خاضعة لتعقيدات إقليمية ودولية أسهمت في تقييد فعالية الأداء الدبلوماسي، فقد واجه العراق بيئة إقليمية ضاغطة حدّت من حرية حركته الدبلوماسية، الى جانب وجود تحفظ عربي على إدماج العراق ضمن المنظومة العربية في ظل الاحتلال، أو قبوله ضمن شروط معينة، الأمر الذي أعاق فاعلية العمل الدبلوماسي العراقي في المحيط الإقليمي، كما شهدت المرحلة تدخلات مستمرة من قبل دول الجوار في الشأن الداخلي العراقي، انطلقت من اعتبارات مصلحية لا تُقيدها ضوابط، وفي المقابل، مارست الولايات المتحدة الأمريكية هيمنة واسعة على عملية صنع القرار العراقي، من خلال فرض رؤاها والتدخل في تحديد خيارات العراق تجاه محيطه الإقليمي والدولي، وعليه، شكّلت التحديات الخارجية محدداً رئيساً لأداء الخطاب السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وأسهمت في إضعاف قدرته على اتخاذ قرارات سياسية مستقلة (الربيعي، العميري ٢٠١٩. ٩٥٧-٩٥٨).

الخاتمة:

أوضح البحث أن الخطاب الدبلوماسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، مرّ بمراحل متباينة تعكس التحولات السياسية والأمنية التي شهدها البلد، بدءًا من خطاب إعادة الاندماج الدولي في السنوات الأولى، مرورًا بخطاب مواجهة الإرهاب خلال عقد كامل، ثم خطاب الانفتاح والتوازن عقب انسحاب القوات الأمريكية، وصولًا الى خطاب مرحلة ما بعد داعش الذي سعى الى إبراز صورة عراقية أكثر ثقة واستقلالية.

تبين هذه المراحل أن الخطاب الدبلوماسي العراقي لم يكن مجرد أداة للتواصل الخارجي، بل مثّل

انعكاسًا مباشرًا لتعقيدات البيئة الداخلية والضغوط الإقليمية، وأظهر البحث أن ضعف التنسيق المؤسسي، وتأثير التمثيل الحزبي والمكوناتي، وتعدد مراكز القرار، جميعها عوامل أسهمت في أضعاف وحدة الخطاب والرسائل المراد ايصالها إقليمياً ودولياً، وفي المقابل، نجح الخطاب في تحقيق مكاسب محددة، أبرزها إعادة العراق الى المجتمع الدولي وتحسين صورته الخارجية بوصفه دولة ضحية للإرهاب لا مصدرًا له.

كما توصل البحث الى أن غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية العراقية، أدى الى تأرجح الخطاب بين المواقف الدفاعية واللغة التوافقية، دون أن يتمكن من بلورة مشروع طويل الأمد يعكس المصالح العليا للعراق، وظل هذا التحدي قائمًا حتى بعد تحقيق الانتصار العسكري على الإرهاب، حيث بقي الخطاب رهينًا للتجاذبات الداخلية وللتوازنات الإقليمية.

التوصيات:

١. إصلاح مؤسسات وزارة الخارجية من خلال تعزيز الكفاءة المهنية والحد من تأثير المحاصصة السياسية في تعيين السفراء والدبلوماسيين، بما يضمن صياغة خطاب يعكس مواقف الدولة وليس مصالح القوى المتصارعة.
٢. تبني رؤية استراتيجية متكاملة للخطاب الدبلوماسي ترتكز على المصالح الوطنية العليا، وتسعى الى ترسيخ ثوابت محددة في السياسة الخارجية العراقية بعيدًا عن الاستجابات الظرفية.
٣. تعزيز دور معهد الخدمة الخارجية في تدريب وتأهيل الكوادر على مهارات صياغة الخطاب الدبلوماسي المعاصر، بما يتوافق مع التطورات في العلاقات الدولية ويستثمر أدوات القوة الناعمة.
٤. توسيع أدوات الخطاب لتشمل الدبلوماسية العامة والثقافية والاقتصادية، بحيث لا يقتصر على البيانات الرسمية، بل يمتد الى بناء صورة العراق في الإعلام والرأي العام الدولي.
٥. زيادة التنسيق بين الرئاسات الثلاث لضمان وحدة الموقف الخارجي وتجنب التناقضات التي قد تضعف مصداقية الخطاب العراقي في المحافل الدولية.

المصادر:

١. حديد، الياس حسيب. ٢٠١٤. الترجمة الدبلوماسية. بغداد: بيت الحكمة، ص٧.
2. Zhang, J. 2015. Interpersonal Prominence and International Presence: Implicitness Constructed and Iranslated in Diplomatic Discourse. UK: Cambridge Scholars Publishing.
٣. العنود، سعد العتبي. ٢٠١٤. المصطلح الدبلوماسي العربي: دراسة في البناء والاستعمال. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة قطر: كلية الاداب والعلوم.
٤. العكيلي، حسن منديل حسن. ٢٠١٩. اللغة الدبلوماسية ومهارات الكتابة واللغة. وزارة الخارجية العراقية: معهد الخدمة الخارجية.
5. Pehar, D. 2001. USE of Ambiguity in Peace Agreements.
6. Pehar, D. 2005. Diplomatic ambiguity: from the power- centric practice to a reasoned theory. Polemos.

٧. خميس، خلود محمد. ٢٠١٤. دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣. المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية. العدد٢٧.
٨. الخاقاني، محمد كريم. ٢٠٢٠. سياسة خارجية عراقية متوازنة. جريدة الصباح. ٢٠٢٠/١٠/١٣. الرابط الالكتروني: https://alsabaah.iq/32657-.html. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/٠٦.
٩. دليان، ايناس مجبل. ٢٠٢٤. السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العددان ٩٥-٩٦.
١٠. الشمري، احسان. ٢٠٢٢. السياسة الخارجية العراقية.. التوازن الهش. تريندز للبحوث والاستشارات. الرابط الالكتروني: https://trendsresearch.org/ar/insight/ HP2. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/٠٦.
١١. علي، علي عصام عبد. ٢٠١٢. العراق والأمم المتحدة بعد عام ٢٠٠٣، المجلة السياسية والدولية. كلية العلوم السياسية. الجامعة المستنصرية، العدد٢٠.
١٢. العراق والأمم المتحدة. ٢٠١٩. سفارة جمهورية العراق الجزائر. وزارة الخارجية العراقية، الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.iq/algeria/?page_id=350، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/٠٧.
١٣. إستراتيجية العلاقات متعددة الأطراف. ٢٠٢٣. وزارة الخارجية العراقية. الرابط الالكتروني: https://mofa.gov.iq/. تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١٠/٠٦.
١٤. صبحي، انس اكرم محمد. ٢٠٢١. التحول الدبلوماسي قراءة في اتجاهات الدبلوماسية العراقية بين المركزية وضرورات تعدد المسارات. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. كلية القانون والعلوم السياسية. الجامعة العراقية. العدد٩.
١٥. البستاني، خالد. ٢٠١٨. "خطاب ما بعد داعش: قراءة في السياسة الخارجية العراقية". مجلة المستقبل العربي، العدد٤٦٧.
١٦. الجاف، جاوان حسين فيض الله. ٢٠٢٤. اثر تاريخ الدبلوماسية في سياسة العراق الخارجية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والتربوية. العدد٦.
١٧. عودة، زمن ماجد، رؤوف، هبة حسن. ٢٠٢٣. تطور مسارات الدبلوماسية العراقية مع دول الخليج العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية. مؤتمر كلية العلوم السياسية. عدد خاص.
١٨. الفقرة ١. المادة ١١٠. الدستور الدائم لجمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.
١٩. الكبيسي، يحيى. ٢٠١٧. اشكالية توزيع السلطات في النظام السياسي العراقي. مركز الدراسات الاستراتيجية. الجامعة الأردنية. العدد٢٣.
٢٠. صالح، مظهر محمد. ٢٠١٤. المركزية والتمثيل في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات الشرق الأوسط. المجلد ٩، العدد٢.
٢١. الجنابي، عبد الستار هادي ٢٠١٩. سياسة العراق الخارجية بعد عام ٢٠٠٣ اليات صنع القرار وأدوات التنفيذ. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية. كلية القانون والعلوم السياسية. الجامعة العراقية. العدد٣.
٢٢. معلة، حسنين فاضل. ٢٠١٦. "الاقتصاد العراقي والسياسة الخارجية بعد ٢٠٠٣". مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٢.
٢٣. هاملتون، الكسندر. ٢٠٢٢. الاقتصاد السياسي للسياسة الاقتصادية في العراق. ترجمة: ناديا القطيش. مركز الشرق الأوسط. المملكة المتحدة.
٢٤. محمد ، هيفاء احمد، سبع، سداد مولود. ٢٠١٠. المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد٤٤.
٢٥. عبد الله، سالم مطر. ٢٠٢٣. الرغبات والمحددات في صناعة السياسة الخارجية العراقية من منظور توازن المصالح. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العدد٩٢.
٢٦. الربيعي، ظاهر عبد الزهرة، العمري، عبد الأمير هادي بلبول. ٢٠١٩. السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام ٢٠٠٣. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ي قار. العدد١.